

نموذج مونديل – فليمنج لتحليل السياسات الاقتصادية: العرض البياني

- حتى يصل الاقتصاد لحالة التوازن لا بد أن تسود حالة التوازن في كل القطاعات النقدية، والإنتاجية، والنظام الخارجي. يتمثل:
 - التوازن في القطاع النقدي في (LM): المستويات المختلفة من الدخل وسعر الفائدة لتوازن العرض والطلب على النقود.
 - التوازن في سوق السلع (IS): المستويات المختلفة من الدخل وسعر الفائدة لتوازن الادخار والاستثمار.
 - التوازن الخارجي (BP): لتوازن العرض والطلب على العملة الأجنبية عند مستويات مختلفة من الدخل وسعر الفائدة.
 - التوازن العام: عندما تتقاطع المنحنيات الثلاث أعلاه مع بعضها البعض.

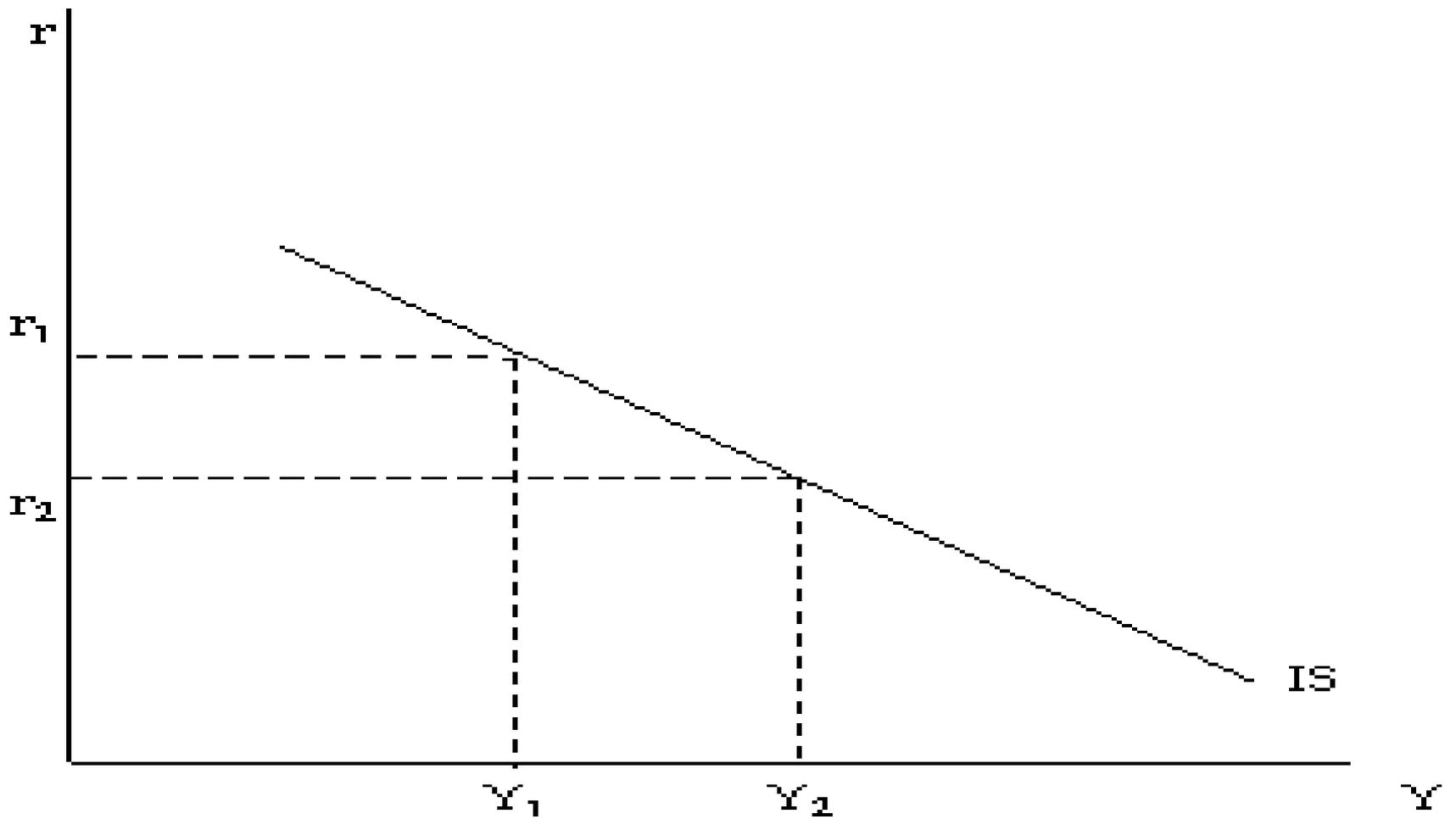


نموذج مونديل - فليمنج لتحليل السياسات الاقتصادية

استنباط المنحنى IS (سوق السلع):

- لنبدأ من المتطابقة $Y=C+I+G+X-M$ حيث تشير (Y) للدخل، و (c) للاستهلاك، و (I) للاستثمار، و (G) للانفاق الحكومي، و (X) للصادرات، و (M) للواردات. ولما كانت $Y-C=S$ ، حيث (S) تمثل الادخار، نحصل على $S+M=I+G+X$ والتي تشير ببساطة إلى أن مجموع التسرب من الاقتصاد Leakages يعادل مجموع الإضافات Injections للاقتصاد.

- ويوضح منحنى IS التوليفات المختلفة ما بين الدخل القومي (Y)،
وسعر الفائدة (r) التي تتسق مع الوضع الذي يكون فيه مجموع التهربات
معادلا لمجموع الإضافات. وبافتراض أن الادخار والواردات تعتمد
(بالموجب) على الدخل، وأن الاستثمار يعتمد (بالسالب) على سعر
الفائدة يمكن أن نستنبط منحنى (IS) كما موضح بالشكل أدناه.

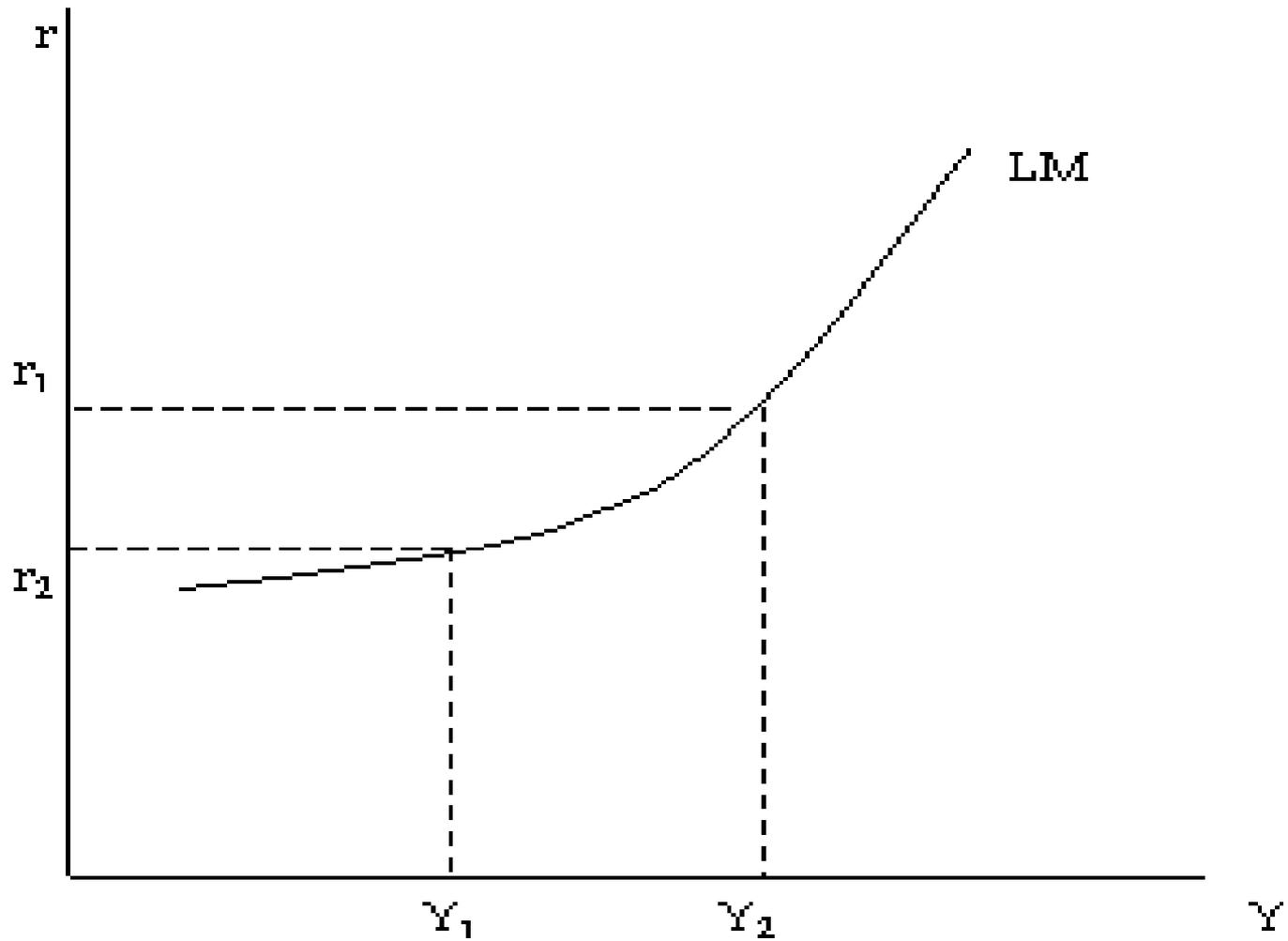




- يتصف منحني IS بالميل السالب لأن المستويات المرتفعة من الدخل تولد تسربات مرتفعة، الأمر الذي يتطلب انخفاضا بسعر الفائدة بهدف زيادة الاستثمارات والمحافظة على التعادل ما بين التسرب والإضافة المشار إليهما أعلاه.

استنباط منحنى LM (سوق النقود):

- يوضح هذا المنحنى توليفات مختلفة من الدخل (Y)، وسعر الفائدة (r) اللازمة لتوازن سوق النقود. ويعتمد استنباط منحنى (LM) على فرضيتين مهمتين خاصتين بالطلب على النقود هما: أن الطلب على النقود بهدف المعاملات يعتمد (بالموجب) على الدخل، في حين يعتمد الطلب على النقود بهدف المضاربات (بالسالب) على سعر الفائدة. وفي ظل حالة التوازن يتعادل الطلب على النقود مع العرض على النقود (الذي يفترض أنه يتحدد خارجيا ويعادل المسافة y_1y_2).



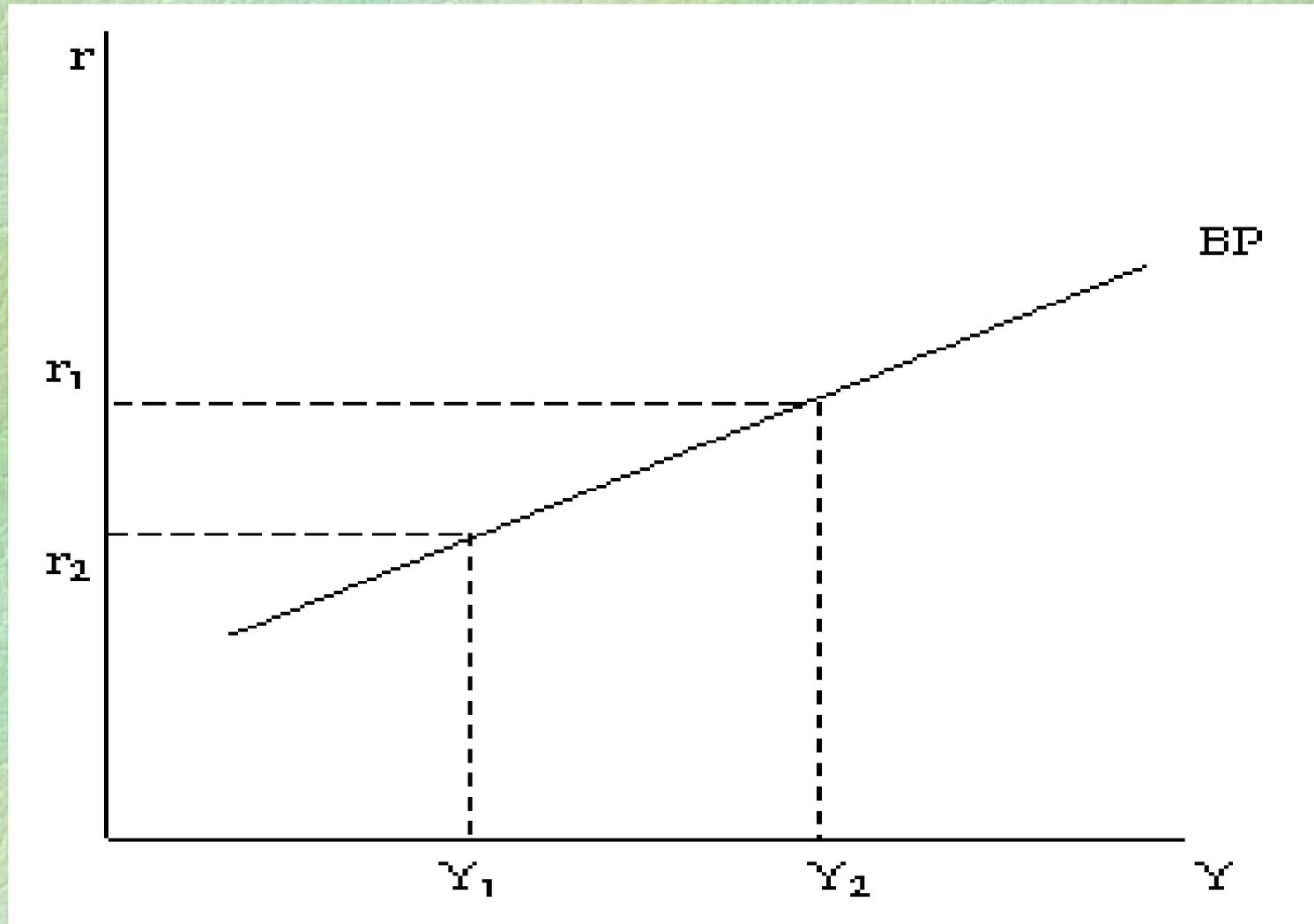
- ويتصف ميل منحنى (LM) بالموجب لأن الدخل المرتفع من الدخل يتطلب أرصدة إضافية لأغراض المعاملات، والتي تكون متاحة فقط (في ظل عرض ثابت من النقود) في حالة ارتفاع سعر الفائدة بالشكل الذي يكبح الطلب على النقود لأغراض المضاربة.

استنباط منحنى (BP) ميزان المدفوعات:

- يوضح هذا المنحنى التوليفات المختلفة ما بين سعر الفائدة، والدخل اللازم لضمان حالة التوازن في ميزان المدفوعات. ويتكون ميزان المدفوعات من ثلاث مكونات: الحاسب الجاري (CA)، وحساب رأس المال (K)، وحساب التغير في الاحتياطي (ΔR). وتفترض هنا بأن ميزان المدفوعات يشير إلى وضع يكون فيه $\Delta R=0$ لذلك فإن $CA=X-M=-K$ (علما بأن القيمة الموجبة لـ K تشير إلى صافي تدفق داخلي، وأن القيمة السالبة لـ K تشير على صافي تدفق خارجي).



- ويفترض أن الواردات تعتمد على الدخل فقط، وأن صافي التدفقات
الرأسمالية يعتمد (بالموجب) على سعر الفائدة، كما يفترض ثبات سعر
الفائدة دولياً:





- ويتميز منحنى (BP) بأنه ذو ميل موجب لأن المستوى المرتفع من الدخل يتسبب في تدهور بالحساب الجاري، الأمر الذي يستدعي أسعار فائدة مرتفعة بهدف جذب رؤوس الأموال للداخل.

العوامل المسؤولة عن انتقال المنتجات (IS) و (LM) و (BP):

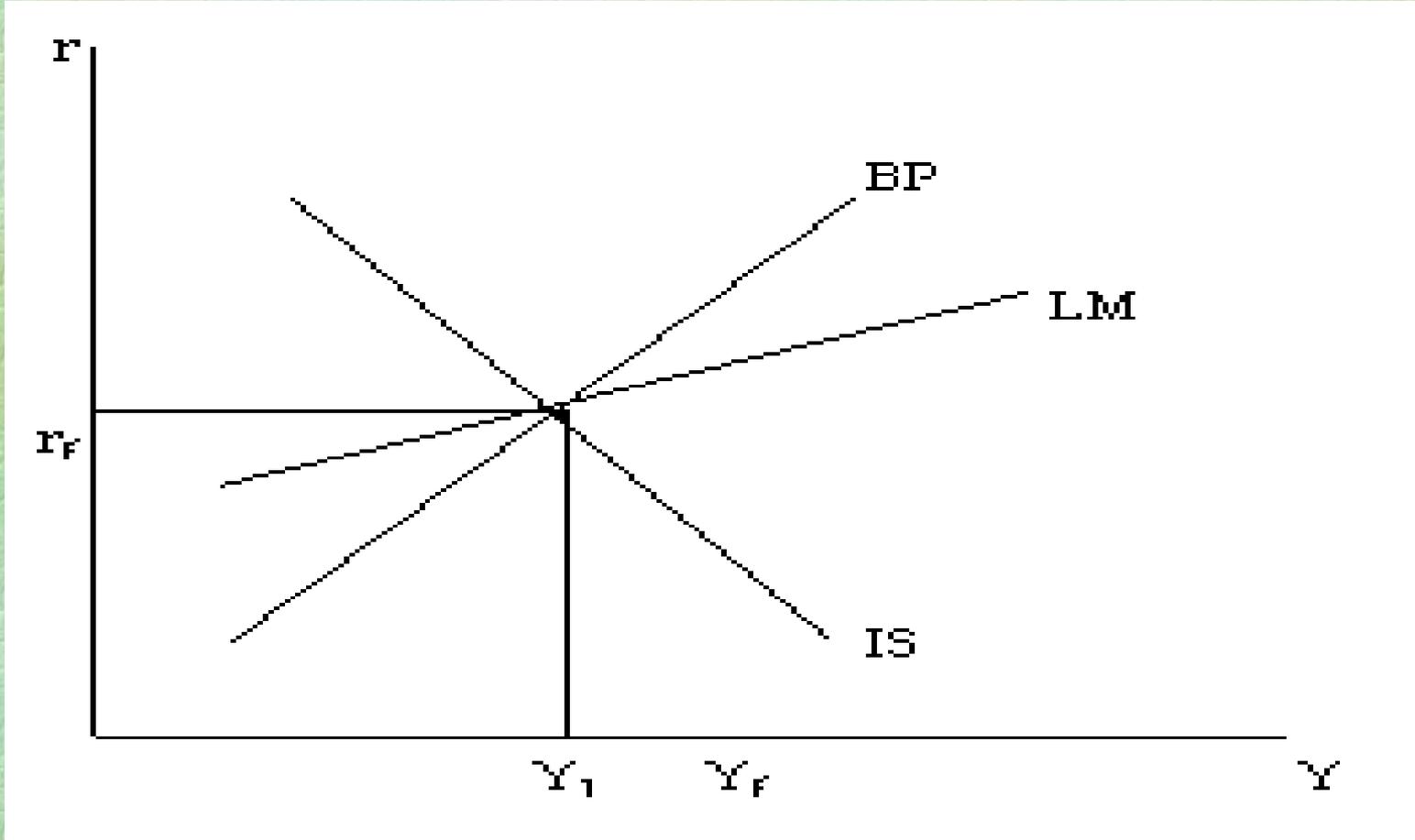
أسباب انتقال منحني (BP)	أسباب انتقال منحني (LM)	أسباب انتقال منحني (IS)
<p>ينتقل المنحني إلى اليمين إذا:</p> <ul style="list-style-type: none"> - وجود زيادة (نقص) مستقلة في الصادرات (الواردات). - أو في حالة تخفيض العملة في ظل عمل شرط مارشال ليرنر. <p>وتؤدي كلتا الحالتين إلى تحسين وضع الحساب الجاري.</p> <p>وحتى تتمكن من استعادة وضع التوازن بالحساب الجاري لأبد من زيادة الدخل بالشكل الذي يولد المزيد من الواردات.</p>	<p>الانتقال نحو اليمين:</p> <ul style="list-style-type: none"> - زيادة في العرض النقدي المحلي وبالتالي لأبد من زيادة الدخل أيضا لخلق طلب إضافي على النقود لغرض المعاملات. <p>وينتقل المنحني نحو اليسار في حالة انخفاض قيمة العملة التي يترتب عليها:</p> <ul style="list-style-type: none"> - ارتفاع مستوى السعر (السعر يتضمن السعر المحلي والأجنبي). - انخفاض قيمة الأرصدة النقدية الحقيقية. <p>- يمكن معالجة الزيادة الناتجة في الطلب على النقود من خلال خفض الطلب على النقود بهدف المعاملات ويتحقق ذلك عند مستوى أقل من الدخل.</p>	<ul style="list-style-type: none"> - الزيادة في إضافات الاستثمار أو الإنفاق الحكومي أو الصادرات. - الانخفاض في التهربات (الادخار والواردات) - انخفاض قيمة العملة (بافتراض توفر شرط مارشال ليرنر). <p>وطالما أن الحالات الثلاث أعلاه تتضمن زيادة "الإضافات" على "التهربات" فإن الحاجة تستدعي زيادة الدخل بهدف إعادة التعادل ما بين الإضافات والتهربات.</p>

- وعند دمج منحنيات (BP) و (IS) و (LM) يجب أن نميز ما بين:

- التوازن الداخلي، الذي يعرف نمطياً بسيادة حالة التشغيل الكامل.
- التوازن الخارجي، الذي يعرف نمطياً بسيادة توازن الحساب الجاري.

- وتوضح الأشكال التالية حالات عدم التوازن.

I. حالة اختلال داخلي

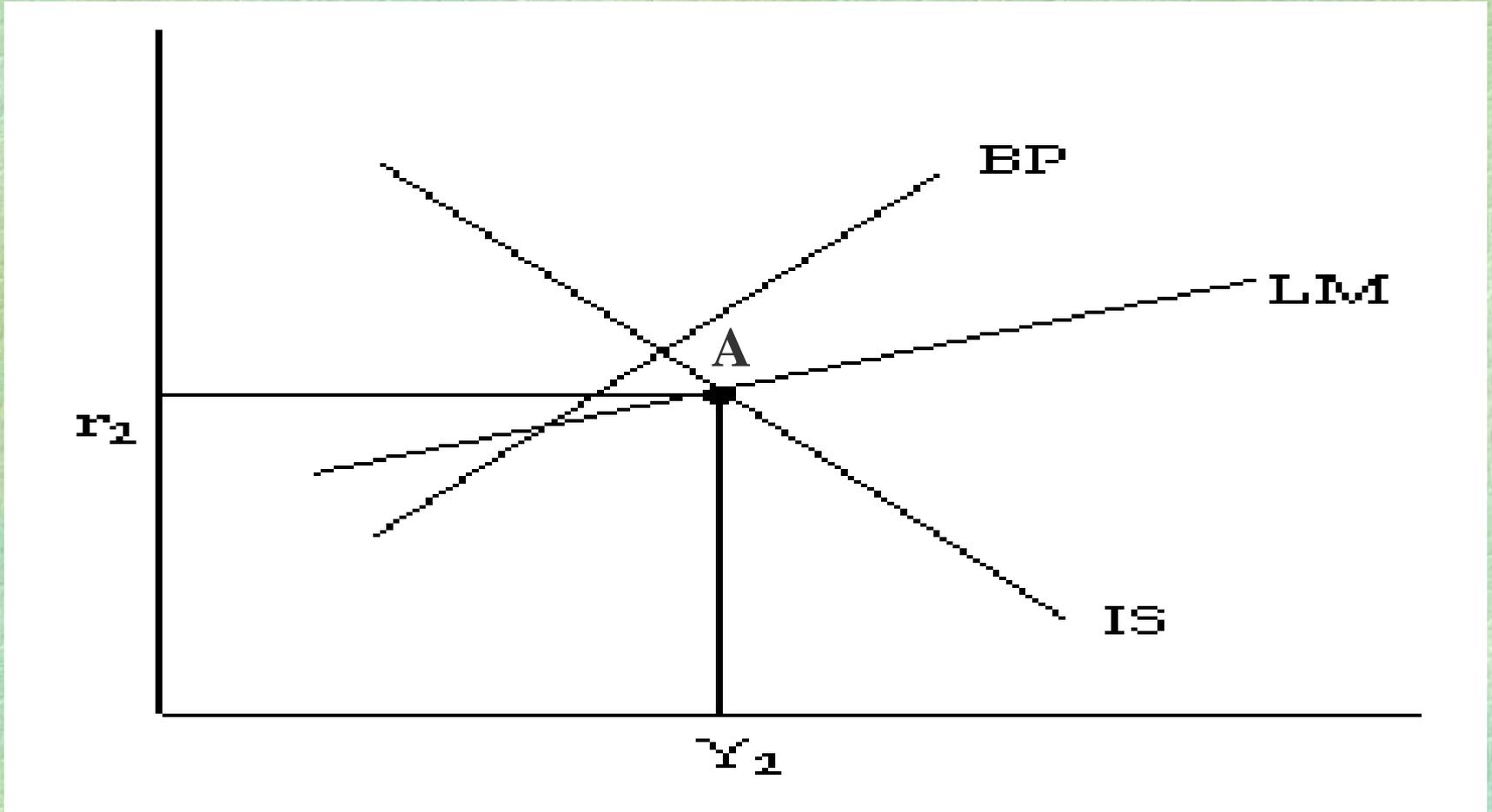


حالة اختلال داخلي



- نلاحظ أن هناك حالة اختلال داخلي. فرغم تقاطع جميع المنحنيات في نقطة واحدة إلا أن مستوى (Y_1) أقل من المستوى المناظر للتشغيل الكامل (Y_f) .

1.II . حالة اختلال خارجي: عجز



حالة اختلال في ميزان المدفوعات (خارجي): عجز

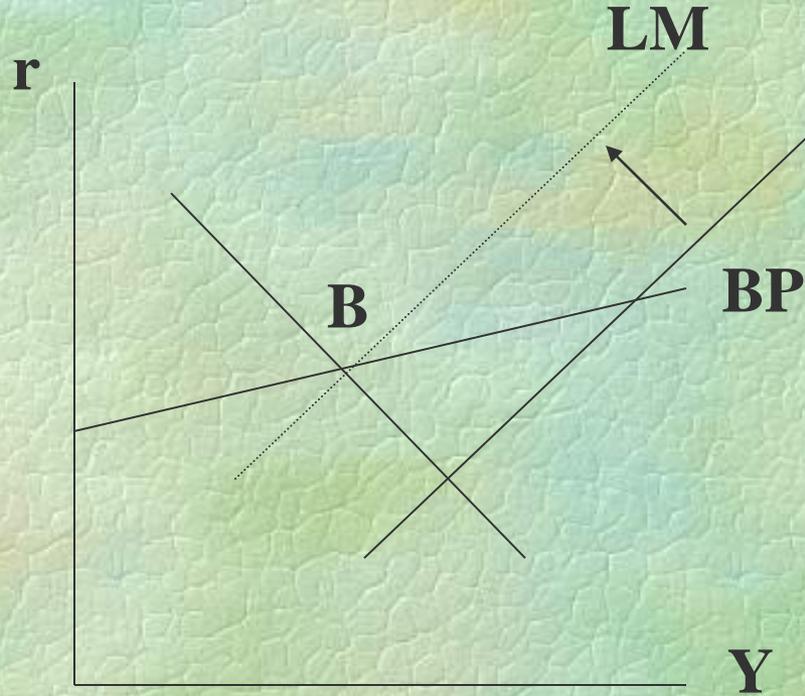
- $BP < 0$ عند A .

- معنى ذلك أن سعر الفائدة (r) منخفض جداً وبالتالي لا يجذب تدفقات رأس المال.

- ما هي نتائج هذا الاختلال (على شكل عجز)؟ ذلك يعتمد على فيما إذا كان سعر الصرف معوم (حر) أم لا.

أ. سعر صرف ثابت:

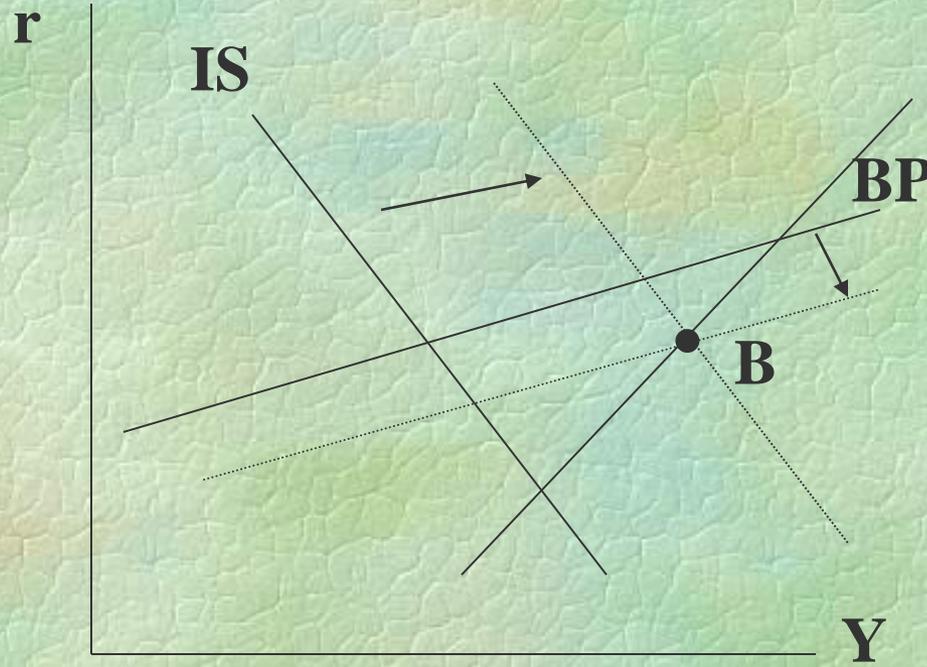
- في حالة كون سعر الصرف ثابت (غير معوم) فمعنى ذلك عجز ميزان المدفوعات يعني أن هناك تدفقا صافيا لرؤوس الأموال نحو الخارج ← العرض النقدي ↓ ينتقل منحني (LM) للأعلى (↑).
- وعليه يستمر سعر الفائدة في الارتفاع حتى يصل للمستوى الذي يشجع تدفقات الرأسمالية للاتجاه نحو الداخل لغاية الوصول لمستوى توازني جديد عند (B).



- مع الملاحظة بأن الزيادة في عرض النقود هي زيادة آلية Automatic وليست بفعل سياسة.

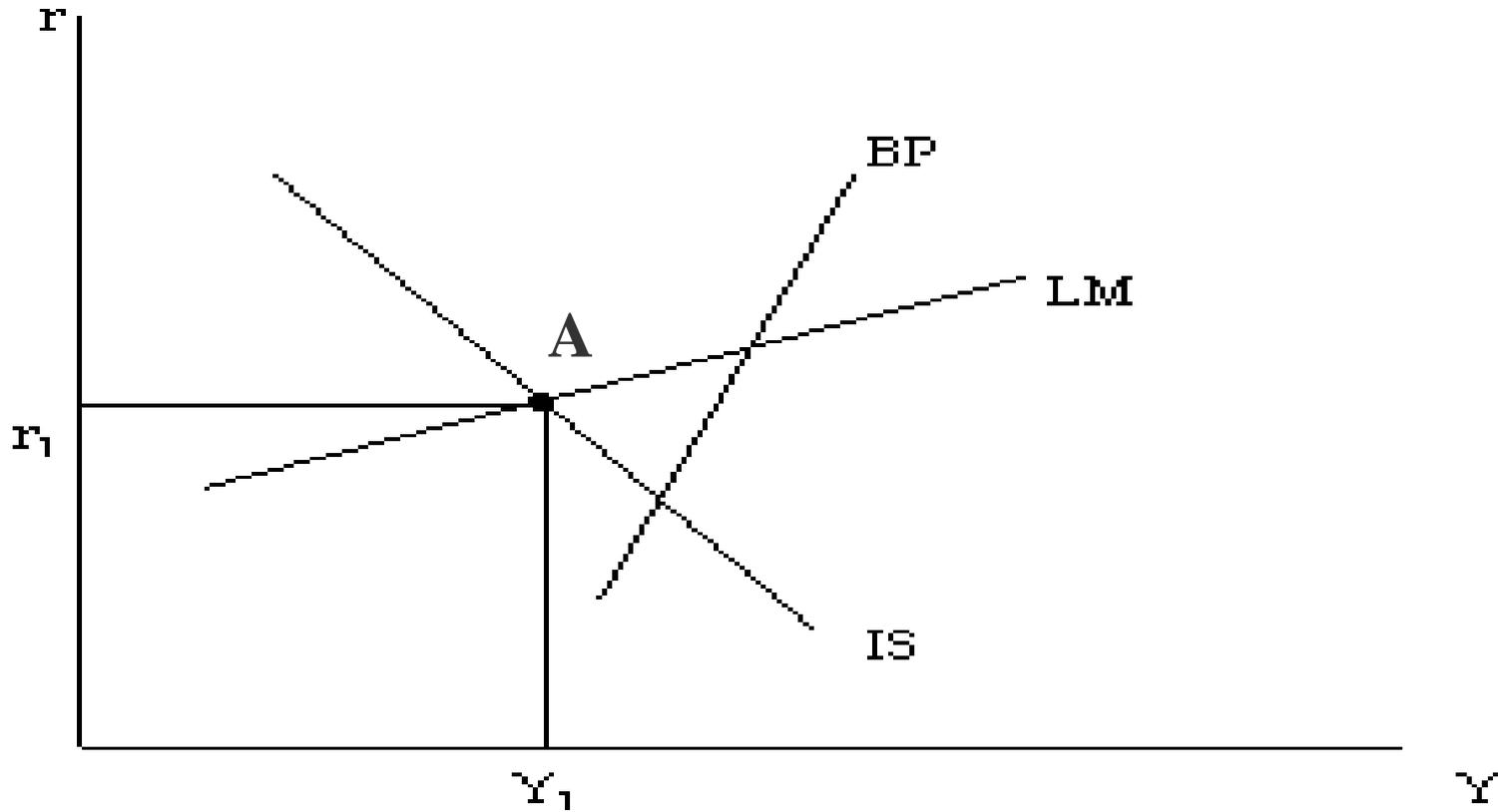
ب. سعر صرف مرن (معوم):

- يعني عجز ميزان المدفوعات الاستمرار الصافي لتدفق رؤوس الأموال للخارج.
- زيادة الطلب على العملة الأجنبية (الدولار).
- ارتفاع الأسعار بفعل ارتفاع قيمة سعر صرف الدولار.
- سياسة تخفيض قيمة العملة Depreciation.
- ارتفاع في صافي الصادرات ← ارتفاع منحنى IS للأعلى (↑).
- ارتفاع منحنى (BP) لأعلى (↑).
- يستمر تخفيض قيمة العملة لغاية استرداد التوازن عند النقطة (B).



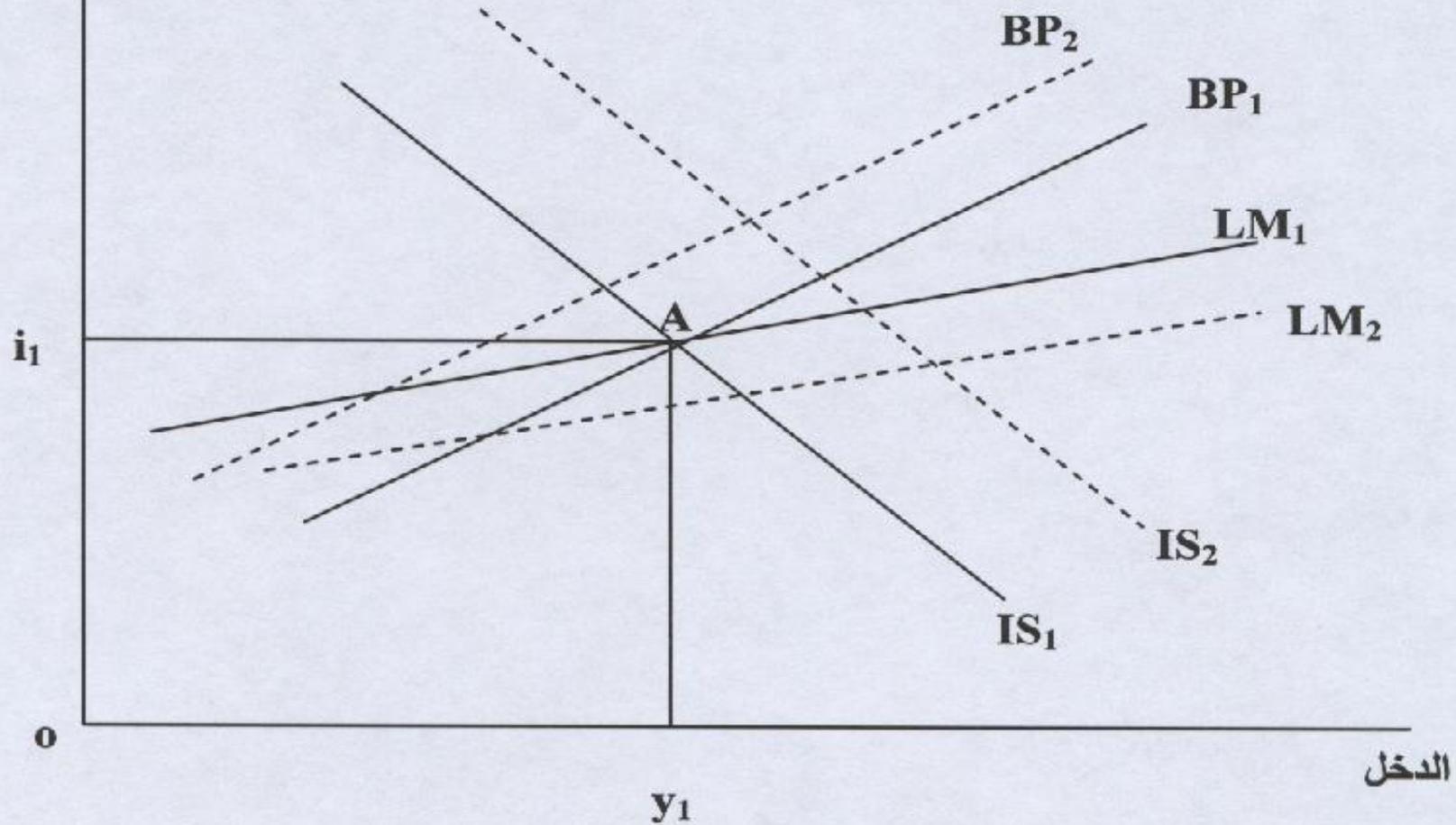
- لا بد من الملاحظة بأن سلوك البنك المركزي يختلف تجاه سياستي سعر الصرف الثابت والمرن. وكذلك هناك آثار مختلفة على الناتج، وأسعار الفائدة، وفقا لكلا السياستين أيضا.

II . 2 . حالة اختلال خارجي: فائض



حالة اختلال في ميزان المدفوعات (خارجي): فائض

سعر
الفائدة



أثر التغيير في السياسات على التوازن العام

السياسة النقدية التوسعية

- سياسة نقدية توسعية (زيادة عرض النقود) ← انتقال LM_1 إلى LM_2 (إلى اليمين).

النتائج:

- (أ) ارتفاع في الدخل (y) (\uparrow) وانخفاض في سعر الفائدة (i) (\downarrow)، ويؤدي ذلك إلى (ب).
- (ب) عجز في ميزان المدفوعات (أي نقطة على يمين BB_1)
تعتبر عجز بميزان المدفوعات.

السياسة المالية التوسعية (زيادة الإنفاق)

- سياسة مالية توسعية (زيادة الإنفاق) ← انتقال IS_1 إلى اليمين IS_2 .

النتائج:

(أ) ارتفاع الدخل (↑) وسعر الفائدة (↑).

(ب) حسب الشكل يؤدي ذلك ← عجز بميزان المدفوعات. إلا أن

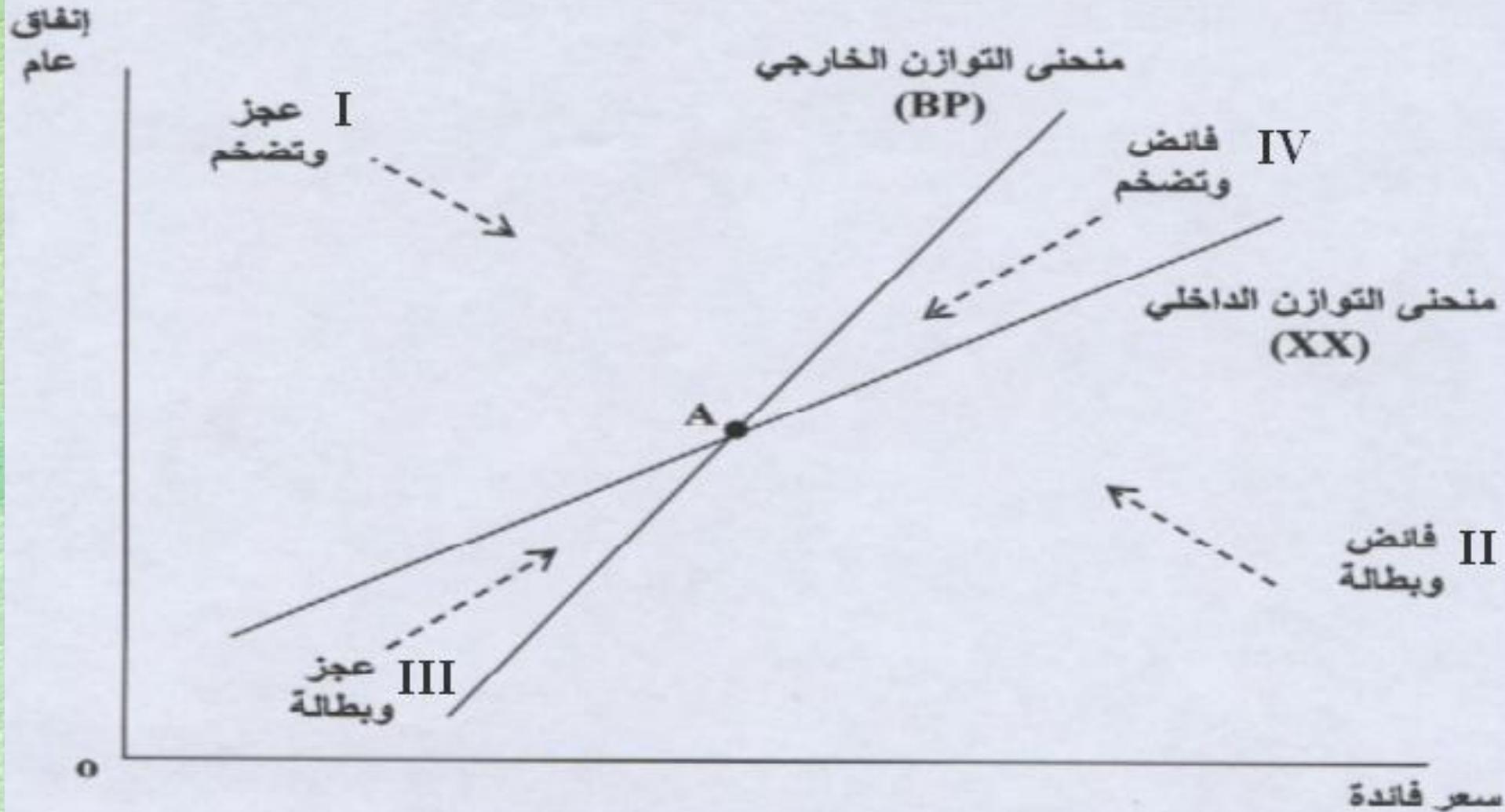
ذلك ليس حتمياً دائماً إذ لا بد أن يكون ميل $BP > LM$ أما

إذا كان $BP < LM$ فيحدث فائض في ميزان المدفوعات.

- لو حدث عجز بميزان المدفوعات معنى ذلك (BP_1) ينقل إلى اليسار (BP_2) : أي (A) ستكون إلى يمين (BP_2) .
- إذا أدى العجز بميزان المدفوعات إلى خفض العرض النقدي ← ينقل LM إلى اليسار أيضاً.



مشكلة تخصيص السياسات Assignment Problem



- أي نقطة على BP تمثل توازن ميزان المدفوعات .

- أي نقطة على يسار BP تمثل عجز بميزان المدفوعات .

- أي أنه للوصول إلى أي نقطة على (BP) لابد من:

سياسات أثناء عجز ميزان المدفوعات {

(أ) ↓ الاتفاق العام، أو

(ب) ↑ سعر الفائدة، أو كليهما .

- أي نقطة على يمين (BP) تمثل فائض، يستوجب:

سياسات أثناء فائض ميزان المدفوعات {

(أ) ↑ الاتفاق، أو

(ب) ↓ سعر الفائدة، أو كليهما .

- منحنى XX يمثل التوازن الداخلي .
- أي نقطة تقع على (XX) تمثل نقطة توازن داخلي .
- أي نقطة على يسار، أعلى المنحنى، (XX) تمثل تضخم .
- وبالتالي هناك حاجة ل:
 - (أ) ↓ الإنفاق العام، أو
 - (ب) ↑ سعر الفائدة، أو كليهما .
- ولا يتم استخدام هذه السياسات إلا في حالة وجود تضخم (لأن هذه السياسات انكماشية) تؤدي إلى خفض الإنفاق وخفض التضخم .

- أما إذا كانت النقطة تقع على يمين المنحنى (XX) معنى ذلك أن الاقتصاد في حالة بطالة.
- لذا لا بد من إما:
 - (أ) \uparrow الانفاق العام، أو
 - (ب) \downarrow سعر الفائدة، أو كليهما.
- ولا يتم اللجوء إلى هذه السياسات إلا في حالة البطالة لأنها سياسة توسعية.
- يقطع منحنى (BP) منحنى (XX) عند (A): نقطة التوازن.
- ينقسم الشكل إلى أربعة أقسام:

الحالة I: تضخم مصاحب معجز:

- لا توجد مشكلة في تخصيص السياسات (المالية أو النقدية)، أي لا يوجد احتمال تعارض، بين السياسات.
- السياسة المطلوبة هي انكماشية يمكن تخفيضها إما بالسياسة النقدية أو المالية.
- السياسة النقدية: (↓) عرض النقود أو (↑) سعر الفائدة: (↓) الإنفاق وخفض الأسعار (التضخم)، وكذلك يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية وخفض تدفق رؤوس الأموال المحلية للخارج.
- السياسة المالية (تحدث نفس الأثر): (↓) الإنفاق العام ← خفض الدخل
← خفض الإنفاق على السلع ← خفض معدل التضخم، وكذلك خفض الواردات ← تحسين ميزان المدفوعات.

الحالة II: فائض وبطالة:

- لا توجد مشكلة في تخصيص السياسة (عدم تضارب).
- السياسة النقدية: (↑) عرض النقود أو خفض أسعار الفائدة (↓) ← خفض تدفق رؤوس الأموال للداخل وزيادتها للخارج، وزيادة في الدخل (نتيجة لـ ↓ أسعار الفائدة) ← خفض بعجز ميزان المدفوعات وزيادة الواردات بسبب زيادة الدخل.
- * (↓) أسعار الفائدة ← زيادة الاستثمار ← خفض البطالة.
- السياسة المالية: (↑) الإنفاق العام ← الدخل ← خروج من حالة البطالة.
- * (↑) الواردات ← تخفيض الفائض بميزان المدفوعات.

الحالة III: عجز ومطالة:

- تضارب في تخصيص السياسات:
 - * البطالة تحتاج لسياسة توسعية.
 - * العجز يحتاج لسياسة انكماشية.
- المشكلة هنا هي: أن معالجة البطالة عن طريق سياسة توسعية (↑ عرض النقود، ↓ الإنفاق، أو ↓ الضرائب).
- ← ↑ تدفقات رأس المال للخارج بسبب ↓ سعر الفائدة المحلي.

الحالة IV: تضخم وفائض:

- وهنا تكون المعالجة من خلال تخصيص السياسة المالية الانكماشية لمعالجة التضخم محليا، والسياسة النقدية التوسعية لمعالجة الفائض بميزان المدفوعات.
- ويعود السبب في تأثير السياسة المالية على التوازن الداخلي، والسياسة النقدية على التوازن الخارجي إلى شكل منحنيات (BP) و (XX).
- حيث يلاحظ أن ميل منحنى التوازن الخارجي (BP) أعلى من ميل منحنى التوازن الداخلي (XX).

- أي أن السياسة النقدية لها دور أكثر فعالية على ميزان المدفوعات منه على مستوى الدخل القومي.
- والعكس لو كان ميل منحنى التوازن الخارجي (BP) أقل من ميل منحنى التوازن الداخلي (XX).
- حيث سنجد أن للسياسة النقدية فعالية أكبر على التوازن الداخلي منه على ميزان المدفوعات.
- معنى ذلك أن تأثير السياسة الاقتصادية على التوازن الداخلي والخارجي يعتمد على الميل النسبي لمنحنيات التوازن الداخلي والخارجي.

• ويعتمد الميل بدوره على درجة حساسية تدفقات رؤوس الأموال، وكذلك الاستثمار للتغير في سعر الفائدة من ناحية، وكذلك أثر الزيادة في الدخل على الطلب على الواردات (الميل للواردات)، من ناحية أخرى.

• كذلك فإن السياسة التوسعية ← ↑ الدخل وزيادة الطلب على السلع ← ↑ الواردات ← تدهور ميزان المدفوعات.

- أما إذا تمت معالجة مشكلة ميزان المدفوعات بسياسة انكماشية ←
تفاقم مشكلة البطالة ← ↓ الدخل.
- وهذه هي المشكلة التي أشار لها مونديل Mundell لمشكلة تخصيص
السياسات: أي تخصيص سياسة معينة دون سواها لحل مشكلة معينة
دون غيرها .
- في حالة الافتراض بأن تدفق رأس المال حساس جداً (ذو مرونة عالية)
للتغير في سعر الفائدة. فمعنى ذلك أن السياسة الإنكماشية ← ↑
سعر الفائدة ← تحسن مهم في وضع ميزان المدفوعات .

- يمكن معادلة الأثر السالب للسياسة الانكماشية على الطلب المحلي من خلال سياسة مالية توسعية (↑ إنفاق أو ↓ ضرائب).
- إذا كان الميل الحدي للواردات منخفض فإن السياسة المالية التوسعية قد تؤدي إلى أكثر من مجرد معادلة الأثر السالب للسياسة النقدية الانكماشية ← تحسن في ميزان المدفوعات، وتحسن في مستوى الاقتصاد محلياً.
- عموماً يمكن القول في هذه الحالة من ضرورة استخدام السياسة المالية التوسعية لمعالجة البطالة، والسياسة النقدية الانكماشية لمعالجة عجز ميزان المدفوعات.